بيان باسم الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية
أمام مؤتمر انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية
وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط

سعادة الرئيس،

أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي: الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الكويت، وبلادي سلطنة عُمان، وأود أن ابدأ بتهنئتكم ودولة ليبيا الشقيقة لرئاسة الدورة الرابعة للمؤتمر، ونؤكد دعمنا الكامل معكم ومع سائر الوفود المشاركة للوصول الى نتائج إيجابية، ولا تفوتنا الفرصة أن نتقدم بالشكر إلى جمهورية لبنان الشقيقة لرئاستها الدورة الثالثة.

سعادة الرئيس،

تدين دول مجلس التعاون التصريحات الخطيرة لوزير حكومة الاحتلال الإسرائيلي وتهديده باستخدام السلاح النووي في غزة، والتي تؤكد تطرف ووحشية الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وانتهاكاته الخطيرة والمستمرة على قطاع غزة واستهتاره بأرواح الأبرياء، ونطالب بضرورة التعامل بحزم مع هذه التصريحات غير المسؤولة وذلك على نحو فعال وملموس وشفاف من خلال الأمم المتحدة لاسيما مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سعادة الرئيس،

رحبت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمقرر الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٤٦/ ٧٣ القاضي بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالدعوة لعقد اجتماع يفضي للوصول الى صك قانوني لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل الإيصال في الشرق الأوسط، وستعمل دول مجلس التعاون بالتعاون مع دول المنطقة لتحقيق هذا الهدف، وتأمل من الأمين العام للأمم المتحدة استمرار بذل الجهود لإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط لما لذلك من أهمية في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي، كما تؤكد دول مجلس التعاون على أهمية قرار العام ١٩٩٥ ومخرجات مؤتمر المراجعة ٢٠١٠م كمرجعية رئيسية لتحقيق هدف انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وتطالب دول مجلس التعاون بأن يظل بند انشاء المنطقة الخالية من البنود المعتمدة في مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الإطار، ترى دول مجلس التعاون أن هذا المؤتمر يوفر مساحة لتبادل الآراء ووجهات النظر وتبادل الخبرات وصولاً إلى إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط، ومن الأهمية بمكان استمرار المناقشات بشكل بناء ومرن وبمشاركة جميع الأطراف، على أن لا يبنى عليها كمواقف نهائية، وذلك نظراً للتعقيدات التي تحيط بمسألة انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولاسيما مع استمرار رفض طرف إقليمي المشاركة في أعمال المؤتمر مما يشكل تهديداً وجودياً على أمن واستقرار المنطقة عموماً وأمن دول مجلس التعاون.

سعادة الرئيس،

إن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يحتاج الى توفر الإرادة السياسية من قبل الدول الأطراف ومن الدول الراعية والوديعة بالدرجة الأولى، ذلك ان استمرار وجود أنشطة نووية سرية في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة الى منشآت نووية خارج رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لن يخدم الهدف السامي بإنشاء المنطقة الخالية، وسيؤدي الى اضعاف جهود بناء الثقة، وتهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ولاشك أن التحديات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط تتطلب تضافر جميع الجهود الرامية الى نزع فتيل الأزمات والعمل على بناء الثقة بين دول المنطقة لتحقيق هدف التعايش السلمي، والعمل على تنمية دول المنطقة وتحقيق الرفاهية لشعوبها وإبعاد شبح الحرب عنها والمخاطر المرتبطة بتلك الأسلحة.

سعادة الرئيس،

تؤمن دول مجلس التعاون بحق الدول المشروع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بناء على ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما تؤكد على ضرورة ألا تتضمن المعاهدة المستقبلية أي إجراءات إضافية من شأنها عرقلة الوصول الميسر للدول الى التقنيات اللازمة للاستخدامات والتطبيقات السلمية للطاقة النووية، ويشمل ذلك محاولات لفرض التزامات إضافية أو وضع عوائق أو قيود جديدة أمام الدول الراغبة في إنشاء برامج وطنية سلمية للطاقة النووية، أو بتفسير بعض الإتفاقيات بغير معناها الحقيقي. من هنا تشدد دول مجلس التعاون على أهمية الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومنها اتفاقية الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من قبل دول المنطقة دون استثناء والتي وقعت عليها جميع دول مجلس التعاون.

وفي الختام سعادة الرئيس، تطالب دول مجلس التعاون بمحاسبة واتخاذ إجراءات حازمة وفورية ضد التصريحات غير المسؤولة الصادرة عن مسؤولين رسميين في سلطة الاحتلال الإسرائيلي بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية وذلك من خلال اخضاع منشآت إسرائيل النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضمان عدم وجود أنشطة وبرامج نووية سرية غير معلنة، كما تدعم دول مجلس التعاون سلطة الوكالة في القيام بمهام التحقق والرصد في هذا الشأن.

ونأمل ان يعكس هذا البيان في التقرير الختامي للمؤتمر ، وأن يتم إرفاقه ضمن وثائق المؤتمر الرسمية.

وشكراً،